Document: REPL.VIII/4/INF.3
Date: 27 November 2008
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

البيان الختامي لرئيس هيئة المشاورات

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق–الدورة الرابعة
روما، 21–22 أكتوبر/تشرين الأول 2008

للعلم

المندوبون الموقرون،

لقد أجرينا خلال اليومين الماضيين مناقشات غنية وبناءة للغاية، وأتوجه بشكري إلى الأعضاء لما أبدوه من مساندة قوية للصندوق. وأود الآن أن أعرض بإيجاز مداولاتنا خلال الدورة الرابعة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق.

وقد بدأت الدورة بعرض إيضاحي قدمه مدير مكتب التقييم في الصندوق عن أداء الصندوق كما ورد في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق التي جرى تقييمها في 2007. وقد أشار المدير إلى أنه للمرة الأولى منذ البدء بإصدار التقرير عام 2003، فإن جميع المشروعات المشمولة بالتقييم سجلت نتائج مرضية وفقاً لكل المعايير المستخدمة في تقييمها. ومع تأكيد التقرير للحاجة إلى إدخال المزيد من التحسينات، فإنه يلاحظ أيضاً حدوث تقدم ملحوظ في كل من الاستدامة والابتكار.

ثم تم تقديم عرض تمهيدي بشأن مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق (REPL.VIII/4/R.2). وستُراعى التعليقات والتعديلات التي طرحها المندوبون مراعاة تامة في النسخ المقبلة من مسودة التقرير. وتمشياً مع الممارسات السابقة في إنجاز التقرير، سيسعى الصندوق إلى أن ينشر على شبكة الإنترنت مسودة ثانية بحلول 5 نوفمبر/تشرين الثاني؛ وسيطلب من الأعضاء عندئذ تقديم تعليقاتهم بحلول 14 نوفمبر/تشرين الثاني؛ ويزمع الصندوق نشر مسودة معدلة ثالثة بحلول 28 نوفمبر/تشرين الثاني للنظر فيها واستكمالها خلال دورة هيئة المشاورات في 18 و19 ديسمبر/كانون الأول. وسيتيح ذلك لهيئة المشاورات إنجاز العملية ضمن الإطار الزمني المعتمد، ومن ثم ضمان نظر مجلس المحافظين في التقرير في عام 2009.
واستعرضت الهيئة الوثائق التالية: نهج الصندوق إزاء الملكية القطرية (REPL.VIII/4/R.3)، ودور الصندوق في البلدان المتوسطة الدخل (REPL.VIII/4/R.4)، ودور الصندوق في الدول الهشة (REPL.VIII/4/R.5)، واستجابة الصندوق للدور الناشئ للقطاع الخاص (REPL.VIII/4/R.6).

وأكد جميع الأعضاء الدور المحوري للملكية القطرية في تحقيق النتائج الإنمائية المستدامة. وعند إقرار التزام الصندوق بتقوية وتكثيف جهوده لترويج الملكية القطرية، طلب الأعضاء أن تعكس مصفوفة تنفيذ تقرير الهيئة التزامات الصندوق إزاء الملكية القطرية.

وكان هناك تأييد واسع في صفوف المندوبين لانخراط الصندوق المتواصل في البلدان المتوسطة الدخل. وعلى وجه الخصوص، أقر الأعضاء بالدور الهام الذي ينبغي أن يضطلع به الصندوق في الترويج النشط للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك مساندة البلدان المتوسطة الدخل في جهودها الرامية إلى ترويج اقتسام المعرفة والابتكار في البلدان ذات الدخل المنخفض. وتماشياً مع أفضل الممارسات التي تتبعها المؤسسات الأخرى، سيطور الصندوق معايير شفافة وموضوعية لإطلاق حوار بين الصندوق وبين الدولة العضو عن حاجتها المستمرة إلى الاقتراض.

وأقر الأعضاء نهج الصندوق إزاء الدول الهشة خلال فترة التجديد الثامن. وعند القيام بذلك، أكد المندوبون أهمية عمل الصندوق في إطار علاقات الشراكة، ولاسيما ضمن جهود الأمم المتحدة الشاملة، وبما يتماشى مع المزايا النسبية للصندوق.

ومع تسليم الأعضاء بأن الحاجة تدعو في ظل السياق العالمي المتغير إلى تطوير نُهج جديدة، فيما يتعلق بالقطاع الخاص، فقد حضوا الصندوق على اعتماد مقاربة حذرة، وأكدوا ضرورة تقدير المخاطر المرتبطة باستحداث أدوات أو مرافق جديدة. وحث الأعضاء الصندوق على مواصلة العمل ضمن عملياته العادية وفي إطار استراتيجيته لتنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة لبناء الظروف اللازمة لشراكات ناجحة للقطاع الخاص بين المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين الاقتصاديين الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك فقد أيد الأعضاء أن اقتراح الصندوق بأن يستطلع مع الشركاء المحتملين مدى الحاجة إلى مرفق جديد لتشجيع استثمارات القطاع الخاص التي تحفز النمو الاقتصادي المناصر للفقراء في المناطق الريفية، وطبيعة القيمة المضافة المتأتية من ذلك. وفي حال تأكد هذه الحاجة فسيتم إعداد اقتراح بمرفق تجريبي وعرضه على المجلس التنفيذي التماساً لموافقته بحلول ديسمبر/كانون الأول 2010.

ثم ناقشت الهيئة وثيقة تحسين تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (REPL.VIII/4/R.7). وأقر الأعضاء بأن الفرص والظروف القطرية تتغير، ووافقوا بأن على المجلس التنفيذي النظر في تمكين البلدان التي لم تُدرج في قائمة فترة التخصيص ذات السنوات الثلاث في البداية من الانضمام إلى هذه القائمة في السنة الثالثة مما يعني شطب بلد أو بلدان ذات درجات قطرية مماثلة من القائمة بغية الحفاظ على توازن المخصصات بين البلدان المقترضة. وأكد الأعضاء أن عمليات إدخال تعديلات وتحسينات على النظام هي جزء أصيل من تطوره. وطالبوا أن يوكل المجلس التنفيذي إلى مجموعة العمل الخاصة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء مهمة الاستمرار في أداء وظائفها، علاوة على قيامها باستعراض ممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى وتحديد سبل تحسين النظام. وستقوم مجموعة العمل باستعراض وتقدير جميع هذه المقترحات التي ستعرض لاحقاً على المجلس التنفيذي/مجلس المحافظين لاستعراضها والموافقة عليها.

وتم التقدم بعرض عن "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: التجديد الثامن لموارد الصندوق" (REPL.VIII/4/R.8). وفي حين اعترفت الهيئة بأن الإطار التشغيلي المعياري للصندوق المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يتسم بالرسوخ، فقد لاحظ الأعضاء أن أداء المشروعات المعانة من الصندوق إزاء معالجة قضايا التمايز بين الجنسين لم يكن كافياً على الدوام على الصعيد العملي. وحض الأعضاء الصندوق على الحفاظ على دوره القيادي والعمل فوراً على تعميم الاهتمام بالقضايا المذكورة في كل الهياكل والعمليات المؤسسية الشاملة. ورهناً بقرار من المجلس التنفيذي بهذا الشأن فإن مكتب التقييم المستقل سيجري تقييماً لأداء الصندوق إزاء المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عام 2009. وسيضع الصندوق سياسة مؤسسية بشأن التمايز بين الجنسين، بالاستناد إلى استنتاجات ذلك التقييم، ويرفعها إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2010.

وحيث أن الشراكة ضرورية لتحقيق مهمة الصندوق، فقد رحب الأعضاء بالتزام الصندوق باعتماد نهج استراتيجي شامل ومنتظم إزاء هذه العلاقات، على نحو ما هو معروض في الوثيقة المعنونة "التعاون والشراكة من أجل زيادة الأثر والفعالية" (REPL.VIII/4/R.9). وسيخضع علاقات شراكة الصندوق للقياس، ويتم الإبلاغ عنها في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق.

وفيما يتعلق بالوثيقة المعنونة "الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وتغير المناخ" (REPL.VIII/4/R.10) كان هناك إقرار عام بأن البلدان والمجتمعات المحلية الأشد فقراً ستعاني أشد المعاناة على الأرجح من أثر التغير المناخي.

وأكد الأعضاء أن الأولوية الرئيسية بالنسبة للدول الأعضاء المقترضة يجب أن تتمثل في التكيف مع التأثيرات الضارة للتغير المناخي، مع استكمال ذلك بمجموعة منتقاة من التدابير لتخفيف وطأة هذا التغير تتسق مع المزايا النسبية للصندوق. وساندت هيئة المشاورات إعداد الصندوق لاستراتيجية مؤسسية بشأن التغير المناخي ذات تركيز تشغيلي قوي، على أن ترفع إلى المجلس التنفيذي بحلول أبريل/نيسان عام 2010. إضافة إلى ذلك، سيعرض الصندوق على المجلس التنفيذي في دورة أبريل/نيسان 2009 إجراءات خاصة بالإدارة البيئية والتنمية المستدامة لاستعراضها. وقد دعم المندوبون الاقتراح القائل باستكمال الصندوق موارده الأساسية من خلال تقبل التمويل الإضافي والتماسه بنشاط، بما في ذلك التمويل الوارد من المصادر الجديدة للقطاعين العام والخاص الآخذة بالتوافر، مع مواصلة التركيز في الوقت ذاته على مهمته وميزته النسبية.

ثم نظرت الهيئة في مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق. وطرح الأعضاء العديد من الملاحظات والاقتراحات المفيدة التي ستعكسها المسودة المقبلة. وعلى وجه الخصوص فقد طلب الأعضاء أن تتسم الوثيقة بقدر أكبر من الاستشراف، وأن تعكس على نحو أفضل ملاحظاتهم بشأن الانتقائية، والتركيز، والأولويات النسبية لفترة التجديد الثامن.

كما عُرض على الهيئة مشروع قرار بشأن التجديد الثامن لموارد الصندوق. وجرى تقديم ورقة منفصلة عن أسعار الصرف المطبقة على عمليات تحويل المساهمات، الواردة بعملات قابلة للتحويل، إلى الدولار الأمريكي وحقوق السحب الخاصة. وسيُعرض مشروع القرار المعدل الذي يتضمن الاتفاقات التي توصلت إليها الهيئة بهذا الشأن على دورة ديسمبر/كانون الأول.

وستُعقد الدورة الخامسة لهيئة المشاورات في 18–19 ديسمبر/كانون الأول في روما. وستعمم مذكرة إعلامية بشأن ترتيبات هذه الدورة في الوقت المناسب.

ومن جديد أعرب لكم عن شكري لمشاركتكم النشطة والبناءة.